وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 25 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

عبدالعزيز بن سلمان وكين سايتو يستعرضان المبادرة السعودية ـ اليابانية «منار»

الرياض

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، ومعالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، أمس، الاجتماع الثاني للحوار الوزاري السعودي الياباني حول الطاقة، في مدينة الرياض.

ويأتي هذا اللقاء في أعقاب تأسيس مبادرة منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، بين المملكة واليابان، وذلك خلال اجتماع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، بدولة كيشيدو فوميو، رئيس وزراء اليابان، في 16 يوليو الماضي، في مدينة جدة.

كما استعرض الوزيران التقدم المحرز في مبادرة منار، التي تشمل التعاون في عدد من المجالات الرئيسة منها: الهيدروجين والأمونيا، والوقود الاصطناعي، والاقتصاد الدائري للكربون وإعادة تدوير الكربون، والمعادن الحيوية اللازمة لدعم قطاع الطاقة، وسلاسل الإمداد وتعزيز مرونتها وقدرتها على التعافي، وتطوير المواد المستدامة، وتبادل الخبرات والمعارف ونتائج البحوث.

وأكد الوزيران خلال الحوار ضرورة دعم استقرار أسواق البترول العالمية، وتحقيق استدامة وأمن إمدادات الطاقة العالمية، من خلال تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مشيرين إلى أن المملكة هي أكبر مُصدر لإمدادات البترول لليابان، كما أنها شريك لليابان يعتمد عليه في هذا الجانب.

كما اتفق الوزيران على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية، ودفع الجهود العالمية الرامية إلى الوصول إلى الحياد الصفري، وتعزيز التعاون ضمن إطار مبادرة منار، حيث يتفق الجانبان على أهمية تبني الدول مسارات مختلفة، بما يتماشى مع الظروف الوطنية لكل دولة، لتحقيق الحياد الصفري، مع تعزيز أمن الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي في الوقت ذاته.

مستثمرو النفط يتوقعون مكاسب أكبر في افتتاح الأسواق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، وسط تفاؤل كبير من قبل المتداولين الذين يأملون مواصلة المكاسب، بعد أن سجلت الأسعار أكبر ارتفاعا أسبوعيا لها منذ شهرين في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، إذ ارتفع الخامان القياسيان برنت وغرب تكساس الوسيط بنحو ثلاثة بالمئة، بسعر تسوية عند 79.07 دولارا، و73.56 دولارا على التوالي.

وجاءت الارتفاعات على مدار الأسبوع الماضي معززة بأنباء اقتصادية أمريكية إيجابية، ومخاوف من أن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر ستعزز تكاليف الإمدادات، حيث قالت المزيد من شركات النقل البحري إنها تتجنب البحر الأحمر بسبب الهجمات على السفن.

وسجل النفط أكبر مكاسب أسبوعية منذ أكتوبر حيث أجبرت الهجمات في البحر الأحمر مئات السفن على اتخاذ طرق أكثر أمانًا ولكن أطول، ما أدى إلى تأخير تسليم شحنات النفط. وانخفض مؤشر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ليستقر عند أقل من 74 دولارًا للبرميل يوم الجمعة، حيث أدت التقارير التي تفيد بأن روسيا تقلص تخفيضات صادراتها في يناير إلى إضعاف بعض مخاطر البحر الأحمر، وأجبرت الهجمات المزيد من السفن على اتخاذ طرق تحويلية واسعة النطاق لتجنب الممر المائي الحيوي، مع استمرار الاضطرابات حتى فبراير.

وحتى الأسبوع الماضي، دخلت حوالي 30 ناقلة فقط، بما في ذلك ناقلات النفط الخام والوقود، إلى مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، وفقًا لبيانات تتبع السفن، ويمثل هذا انخفاضًا بأكثر من 40 ٪ مقارنة بالمتوسط اليومي خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

ويتجه النفط الخام إلى أول انخفاض سنوي له منذ عام 2020، حيث يتعارض ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة وأماكن أخرى مع جهود تحالف أوبك + لدعم السوق من خلال تخفيضات الإنتاج. كما أن آفاق الطلب هشة أيضا، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتباطأ النمو بشكل حاد في العام المقبل، وتوفر الأحداث الجيوسياسية حاجزًا أمام انخفاض أسعار النفط، بينما الضعف الأساسي لا يزال يمثل مصدر القلق الرئيس.

لكن أسعار النفط تراجعت على أساس يومي في إغلاق الجمعة الماضية وسط توقعات بأن تزيد أنجولا إنتاجها بعد خروجها من منظمة أوبك، وذلك برغم أن البلاد لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إنتاج المنظمة، إذ تنتج نحو 1.1 مليون برميل يوميا من النفط، من أصل 28 مليون برميل يوميًا تنتجها المجموعة بأكملها، ومن غير المرجح أن تضيف البلاد بشكل كبير إلى الإمدادات العالمية على المدى القريب، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يرتفع إنتاج أنجولا من النفط، وقد حدت هذه الفكرة من التأثير الإجمالي على أسعار النفط من خروج البلاد، في حين من المقرر أن تنضم البرازيل إلى أوبك+ في عام 2024، وتنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا. وقال وزير النفط الأنجولي دياماتينو أزيفيدو يوم الخميس إن منظمة

أوبك لم تعد تخدم مصالح البلاد، وتنضم إلى المنتجين متوسطي الحجم الآخرين، الإكوادور وقطر، الذين غادروا المنظمة في العقد الماضي. ونظر المحللون في الغالب إلى خروج أنجولا على أنه حالة معزولة، وهي علامة على أن الانخفاض طويل الأمد في قدرات الإنتاج جعل البلاد عضوًا أقل فعالية في أوبك، ويتوقع المتداولون أن تخفيضات أوبك+ المتفق عليها في أخر اجتماع لا تزال سارية المفعول كما هو مخطط لها بدء من الشهر المقبل.

بينما أصدرت دول منظمة أوبك الأخرى، مثل العراق، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، خلال عطلة نهاية الأسبوع، بيانات عامة لكبح أي تكهنات سلبية، وأكدت التزامها تجاه المنظمة المنتجة للنفط بعد خروج أنجولا الأسبوع الماضي. وقالوا «نكرر دعمنا الثابت للوحدة والتماسك في قلب أوبك وأوبك+».

وأكدت الكونغو مجددا يوم السبت التزامها تجاه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد أيام من قرار جارتها أنجولا الانسحاب من المنظمة، وقال وزير النفط والغاز في الكونغو، برونو جان ريتشارد إيتوا، في بيان: «تؤكد جمهورية الكونغو من جديد التزامها الثابت بالسياسة الاستراتيجية التي حددها الأمين العام لأوبك وأوبك +».

وأضاف، «إن كل عضو، سواء كان أفريقيا أم لا، يلعب دورا لا غنى عنه في تحقيق أهدافنا المشتركة وفي الحفاظ على توازن سوق النفط العالمية»، وحددت الكونغو، التي أصبحت عضوا كامل العضوية في أوبك في 2018، هدفا يبلغ 277 ألف برميل يوميا لعام 2024 من قبل المجموعة المنتجة للنفط التي تقودها السعودية. ويأتي هذا التطور بعد أن أكدت نيجيريا مجددا يوم الجمعة التزامها تجاه أوبك، حيث قال وزير الدولة للنفط هاينكن لوكبوبيري إن موقف بلاده لا يزال ثابتا. وقال: «نحن مصممون في تفانينا لأهداف أوبك بينما نشارك بنشاط مع المنظمة لمعالجة المخاوف التي يتردد صداها ليس فقط داخل حدود أمتنا ولكن في جميع أنحاء القارة».

ومثل أنجولا، كان لدى نيجيريا خلافًا مع قادة أوبك حول حصتها الإنتاجية لعام 2024، على الرغم من أنه يبدو أنه تم حله في اجتماع المجموعة الأخير في 30 نوفمبر، وكانت نيجيريا وهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا، وأنجولا من بين عدة دول حصلت على أهداف إنتاج أقل لعام 2024 بعد سنوات من الفشل في تحقيق الأهداف السابقة. وأكد العراق الذي سيحتاج إلى إجراء بعض أكبر تخفيضات الإمدادات التي ستقدمها المجموعة الشهر المقبل للوفاء بحصته الجديدة، دعمه المستمر. وتحاول أوبك «تحقيق أعلى معدلات التوازن بين العرض والطلب لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية»، بحسب ما قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد لوكالة الأنباء العراقية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى «مستوى جيد من الإيرادات للخزانة الاتحادية» للعراق.

وانفصلت أنجولا عن أوبك بعد 16 عاما من عضويتها حيث رفضت هدفا لخفض الإنتاج فرضه قادة المنظمة ليعكس تضاؤل قدرة البلاد. ولم يتمكن العديد من أعضاء أوبك الآخرين من الانضمام إلى قيود الإمدادات لأنهم فقدوا بالفعل الكثير من الإنتاج بسبب نقص الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي والتخريب، بينما قدمت القراءات الاقتصادية الرئيسة من الولايات المتحدة إشارات متضاربة لأسواق النفط الأسبوع الماضي، لكن توقعات الطلب متفائلة. وبينما أشارت الزيادة غير المتوقعة في المخزونات إلى وجود أسواق جيدة الإمدادات في أكبر مستهلك للوقود في العالم، أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي القوية نسبياً أن النمو الاقتصادي في البلاد لا يزال قوياً.

وكانت الإشارات الحذرة من بنك الاحتياطي الفيدرالي نقطة دعم رئيسية لأسعار النفط، مما مكنها من الانتعاش من أدنى مستوياتها في خمسة أشهر تقريبًا الأسبوع الماضي مع ابتهاج الأسواق باحتمال خفض أسعار الفائدة في العام المقبل. لكن أسعار النفط لا تزال منخفضة لعام 2023، مما أثار مخاوف بشأن تدهور الطلب في بقية أنحاء العالم، وخاصة الصين أكبر مستورد، وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، في تقريرها الجديد، إن شركات الطاقة الأمريكية خفضت الأسبوع الماضي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع الثاني على التوالي للمرة الأولى منذ منتصف نوفمبر. وقالت انخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ثلاثة إلى 620 في الأسبوع المنتهي في 21 ديسمبر، وهو أدنى مستوى منذ منتصف نوفمبر.

وقالت بيكر هيوز إن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض بمقدار 159 منصة، أو 20 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي. مضيفة، إن منصات النفط الأمريكية انخفضت بمقدار ثلاث منصات إلى 498 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ منتصف نوفمبر، في حين ارتفعت منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 120، وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف سبتمبر. وأصدرت شركة بيكر هيوز التقرير قبل يوم واحد من جدولها المعتاد يوم الجمعة بسبب عطلة نهاية الأسبوع القادمة لعيد الميلاد. وقال مزود البيانات إنفيروس، الذي ينشر بيانات عدد منصات الحفر الخاصة به، إن شركات الحفر أضافت منصة واحدة في الأسبوع المنتهي في 20 ديسمبر، مما رفع الإجمالي إلى 676. ومع ذلك، ظل العدد الإجمالي منخفضًا بنحو 3 ٪ في الشهر الماضي وانخفض حوالي 22 ٪ على أساس سنوي.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 7 % حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت 7 % في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 42 % حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 % العام الماضي، وعلى الرغم من انخفاض الأسعار وانخفاض عدد الحفارات العاملة، فإن إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة يتجه نحو تسجيل مستويات قياسية في عامي 2023 و2024 مع استكمال الشركات العمل في الآبار المحفورة بالفعل. وانخفض العدد الإجمالي للآبار المحفورة ولكن غير المكتملة المتبقية إلى مستوى قياسي بلغ 4415 في نوفمبر، وفقًا لبيانات الطاقة الفيدرالية التي تعود إلى ديسمبر 2013.

في وقت، بدأ النقص العالمي في وقود الديزل وزيوت الوقود المقطرة الأخرى ينحسر مع تراكم المخزونات استجابة لهوامش التكرير المرتفعة بشكل استثنائي وتباطؤ أنشطة التصنيع والتشييد، وزادت مخزونات الاتحاد الأوروبي من زيت الديزل وزيت الغاز إلى 49.5 مليون طن في نهاية أغسطس 2023 من 44.9 مليون في العام السابق، وكانت أعلى 1.8+ مليون طن من المتوسط الموسمي للعشر سنوات السابقة.

وارتفعت المخزونات الأمريكية إلى 119 مليون برميل بحلول نهاية سبتمبر من 111 مليون برميل في العام السابق، وتقلص العجز إلى متوسط العشر سنوات إلى 20 مليون برميل (- 14 ٪) من 30 مليون (- 22 ٪). وارتفعت مخزونات نواتج التقطير في سنغافورة إلى متوسط 9 ملايين برميل في سبتمبر من 8 ملايين في العام السابق، مما أدى إلى تضييق العجز إلى متوسط العشر سنوات إلى 2.8 مليون برميل (23 ٪) من 3.8 ملايين (32 ٪).

وتظهر البيانات الأسبوعية الأحدث للولايات المتحدة وسنغافورة، والبيانات الشهرية الجزئية للاتحاد الأوروبي، أن المخزونات تتبع المتوسط الموسمي أو ترتفع بين سبتمبر ونوفمبر، وتراكمت مخزونات الديزل ونواتج التقطير استجابة للزيادة في أسعار

النفط الخام وهوامش التكرير خلال الربع الثالث، مما شجع على إجراء أقصى قدر من المعالجة في المصافي وفرض تخفيضًا في استخدام الوقود. وارتفعت أسعار النفط الخام القياسية بمقدار 124 دولارًا للطن (+ 22 ٪) بين مايو وسبتمبر، في حين تضاعف إجمالي هامش التكرير أو انتشار الكراك بأكثر من الضعف بمقدار 145 دولارًا للطن (+ 124 ٪) خلال نفس الفترة.

ويعد استهلاك الديزل وزيت الغاز الأكثر حساسية لحالة دورة الأعمال، ولا سيما حالة قطاعات التصنيع ونقل البضائع والبناء. وساهم الارتفاع في تكاليف الوقود إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد شروط الائتمان في تباطؤ التصنيع والبناء في نهاية الربع الثالث وحتى بداية الربع الرابع. ويمثل الديزل وزيت الغاز ما يقرب من 30 % من الاستهلاك العالمي للنفط، لذا فإن تراجع الطلب على نواتج التقطير عاد أيضًا إلى سوق النفط الخام. ومنذ شهر سبتمبر، وكرد فعل جزئي لتراجع النشاط الصناعي، تراجعت أسعار النفط الخام القياسية بمقدار 119 دولارًا للطن (18 ٪)، بينما انخفض انتشار الكراك بنحو 68 دولارًا (26 ٪).

وقد وفر انخفاض تكاليف الوقود بعض الراحة للمصنعين وشركات الشحن وشركات البناء، فضلا عن تخفيف بعض الضغوط على البنوك المركزية والمستثمرين. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تؤدي ظروف النينيو القوية فوق المحيط الهادئ إلى شتاء معتدل نسبيًا في جميع أنحاء شمال الولايات المتحدة، مما يقلل إجمالي الطلب على التدفئة بنحو 7 ٪، ومن المتوقع أن تشهد أوروبا أيضًا شتاءً أكثر دفئًا من المتوسط، وهو ما من المتوقع أن يقلل من استخدام نواتج التقطير للتدفئة المنزلية والتجارية، وإن تأثير تباطؤ التصنيع ونشاط البناء الذي تضرر من ارتفاع أسعار الفائدة والشتاء المعتدل قد أدى إلى إخراج الكثير من التوتر من سوق نواتج التقطير. ولكن المخزونات لا تزال منخفضة بالمعايير التاريخية، وخاصة في الولايات المتحدة، وهو ما يفسر لماذا لا تزال فروق أسعار الكراك مرتفعة نسبيا، وإذا تسارعت أنشطة التصنيع والبناء، ربما استجابة لانخفاض أسعار الفائدة، فمن المرجح أن تعود التوترات في سوق نواتج التقطير إلى الظهور بسرعة كبيرة.

توقع نمو سوائل الغاز الطبيعي لأوبك حتى 5.5 ملايين برميل في 2024

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت سلة أوبك المرجعية، في نوفمبر، بمقدار 6.86 دولارات، أو 7.5 %، على أساس شهري إلى متوسط 84.92 دولارًا للبرميل. واتجهت أسعار العقود الآجلة للنفط نحو الانخفاض وسط زيادة التقلبات، مع انخفاض عقد برنت للشهر الأمامي في بورصة إنتركونتيننتال، في لندن، بمقدار 6.67 دولارات، أو 7.5 %، على أساس شهري إلى 82.03 دولاراً للبرميل، بحسب التقرير الشهري لمنظمة أوبك الصادر في ديسمبر.

وانخفض عقد خام غرب تكساس الوسيط للشهر الأمامي في بورصة نيويورك بمقدار 8.09 دولارات، أو 9.5 %، ليصل في المتوسط إلى 77.38 دولاراً للبرميل. وانخفض عقد عمان للشهر الأمامي، في بورصة دبي للطاقة بمقدار 6.25 دولارات، أو 7.0 % على أساس شهري ليستقر عند 83.06 دولاراً للبرميل.

واتسع الفارق في أسعار خام برنت/نايمكس لخام غرب تكساس الوسيط للشهر الأمامي بمقدار 1.42 دولار، في نوفمبر ليصل إلى متوسط 4.65 دولارات للبرميل. وضعف هيكل السوق، مع استقرار المنحنيات الآجلة للعقود الآجلة لخام برنت وبورصة دبي للطاقة عمان، في حين انقلب أقرب فروق زمنية لخام غرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك إلى كونتانجو. وعلى مدار الشهر، قامت صناديق التحوط ومديري الأموال الآخرين بتخفيض مراكزهم الصعودية بشكل كبير، مما ساهم في زيادة تقلب الأسعار وممارسة ضغط هبوطي على أسعار العقود الآجلة.

وحول اقتصاد العالم، راجعت منظمة أوبك توقعات النمو الاقتصادي العالمي بالزيادة بشكل طفيف إلى 2.9 % لعام 2023، لكنها ظلت دون تغيير عند 2.6 % لعام 2024. وتم تعديل توقعات النمو الاقتصادي الأميركي بالزيادة إلى 2.4 % لعام 2023 و1.0 % لعام 2024. وظل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو دون تغيير عند 0.2 % لعام 2023 و0.5 % لعام 2024.

وتم تعديل النمو الاقتصادي في اليابان بالخفض إلى 1.7 % لعام 2023 و0.9 % لعام 2024. وأبقت توقعات الصين دون تغيير عند 5.2 % لعام 2023 و4.8 % لعام 2024. وتم تعديل توقعات النمو في الهند بالزيادة إلى 6.5 % لعام 2023. بينما يظل النمو لعام 2024 دون تغيير عند 5.9 %. كما تظل توقعات البرازيل دون تغيير عند 2.5 % لعام 2023 و1.2 % لعام 2024. وتم تعديل توقعات النمو الاقتصادي في روسيا بالزيادة إلى 2.2 % لعام 2023 و1.3 % لعام 2024.

الطلب العالمي على النفط

وحول الطلب العالمي على النفط، لا تزال توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 دون تغيير عن تقديرات الشهر الماضي عند 2.5 مليون برميل يومياً. ويقابل المراجعات الهبوطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ في الربع الثالث من عام 23 والربع الرابع من عام 23، مراجعات صعودية في الأميركيتين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالمثل، في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم تعويض التعديلات النزولية في الشرق الأوسط وأفريقيا في الربع الثالث من عام 2023 والربع الرابع من عام 23 من خلال مراجعات صعودية في الصين وآسيا الأخرى وأميركا اللاتينية.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليون برميل يوميا في عام 2023 وبنحو 2.4 مليون برميل يوميا في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل صحي يبلغ 2.2 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن تقييم الشهر السابق.

ومن المتوقع أن تتوسع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.3 مليون برميل يوميا، حيث ستساهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأميركيتين بأكبر زيادة. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 2.0 مليون برميل يومياً، بقيادة النمو في الصين والهند والشرق الأوسط وآسيا الأخرى. وفي إمدادات النفط العالمية، تظل توقعات نمو إمدادات السوائل من خارج أوبك دون تغيير عند 1.8 مليون برميل يوميًا لعام 2023. وتشمل المحركات الرئيسة لنمو إمدادات السوائل في عام 2023 الولايات المتحدة والبرازيل وكازاخستان والنرويج وغويانا والمكسيك والصين. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن يتوسع إنتاج السوائل من خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا، دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر السابق. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان هي المحركات الرئيسة لنمو إمدادات السوائل في العام المقبل. ومن المتوقع حدوث أكبر الانخفاضات في المكسيك وماليزيا. ومن المتوقع أن تنمو سوائل الغاز الطبيعي والسوائل غير التقليدية التابعة لمنظمة أوبك بنحو 50 ألف برميل يوميا إلى متوسط 5.4 ملايين برميل يوميا في عام 2023 وبنسبة 65 ألف برميل يوميا أخرى في عام 2024 إلى متوسط 5.5 ملايين برميل يوميا. وانخفض إنتاج أوبك 13- دولة من النفط الخام في نوفمبر بمقدار 57 ألف برميل يوميا على أساس شهري ليصل إلى متوسط 27.84 مليون برميل يوميا، وفقا للمصادر الثانوية المتاحة.

وفي أسواق المنتجات وعمليات التكرير، وفي نوفمبر، انخفضت هوامش أرباح مصافي التكرير في ساحل الخليج الأميركي حيث شوهدت خسائر في جميع أنحاء البرميل، باستثناء زيت الغاز. واستمرت فروق أسعار البنزين في الولايات المتحدة في الانخفاض الموسمي، وقد أثر هذا، إلى جانب ارتفاع إنتاج منتجات المصافي بعد الانتهاء من عمليات الصيانة الثقيلة، على اقتصاديات التكرير في ساحل الخليج الأميركي.

وفي روتردام وسنغافورة، ظلت هوامش الربح تحت الضغط، على الرغم من حدوث تحسن طفيف على أساس شهري

حيث كانت هوامش التكرير مدعومة بانخفاض أسعار المواد الأولية والأداء الإيجابي في الجزء العلوي من البرميل، مدعومًا بزيادة المخزون المخطط لها قبل موسم العطلات في نهاية العام. كما ساعد قمع صادرات المنتجات من الصين في الحفاظ على هوامش الربح، وخاصة في جنوب شرق آسيا. وشهدت استهلاك المصافي العالمية انتعاشاً في نوفمبر، مع ارتفاع قدره 1.7 مليون برميل يومياً إلى متوسط 80.2 مليون برميل يومياً. وعلى أساس سنوي، ارتفعت الواردات العالمية بمقدار 817 ألف برميل يوميا. وفي الأشهر المقبلة، مع عودة المصافي إلى العمل، من المتوقع أن يتم دعم المدخول، على الرغم من أن ضعف الهوامش قد يحد من الاتجاه الصعودي.

وفي سوق الناقلات، انتعشت أسعار الشحن للناقلات غير النظيفة بشكل أكبر في نوفمبر، بسبب تشديد التوافر، على الرغم من أنها ظلت أقل من المستويات المتقلبة التي شوهدت في نفس الشهر من العام الماضي. وشهدت أسعار الشحن الفوري لناقلات النفط العملاقة مكاسب جيدة، مع ارتفاع الأسعار على الطريق من الشرق الأوسط إلى الشرق بنسبة 30% على أساس شهري.

وشهدت أسعار ناقلات سويزماكس زيادة أكثر قياسا، بناء على ارتفاع الأسعار في الشهر السابق. ارتفعت أسعارها على طريق ساحل الخليج الأميركي إلى أوروبا بنسبة 9 % على أساس شهري. وارتفعت أسعار ناقلات أفراماكس، على الرغم من أن المكاسب كانت أكثر ضعفا في شرق السويس.

وفي جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، ارتفعت معدلات أفراماكس بنحو 17 % على أساس شهري. وشهدت أسعار الناقلات النظيفة حركة متباينة، حيث انخفضت أسعار شرق السويس بنسبة 24 % على أساس شهري، بينما ارتفعت أسعار غرب السويس بنسبة 28 %.

وحول تجارة المنتجات الخام والمكررة، تظهر البيانات الأولية أن واردات النفط الخام الأميركية مستقرة على نطاق واسع عند متوسط 6.3 ملايين برميل يوميا في نوفمبر، بينما زادت صادرات الخام إلى 4.8 ملايين برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2022.

وفي الوقت نفسه، استعادت واردات الصين من النفط الخام بعض الانخفاض في الشهر السابق، بمتوسط 11.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بزيادة قدرها 4 % تقريبا على أساس شهري. وانخفضت صادرات المنتجات الصينية بنسبة 8 % أخرى على أساس شهري، مع انخفاضات مدفوعة بالبنزين والنافثا وفئة المنتجات الأخرى.

وبعد سبعة أشهر من الانخفاضات يعود تاريخها إلى فبراير 2023، زادت واردات الهند من النفط الخام بمتوسط 4.4 ملايين برميل يوميا في أكتوبر. وكانت واردات الهند من المنتجات هي ثاني أعلى مستوى على الإطلاق، مدفوعة بمكاسب غاز البترول المسال والنافثا والبنزين.
وانخفضت واردات اليابان من النفط الخام بنحو 12 % في أكتوبر لتصل في المتوسط إلى 2.3 مليون برميل يوميا. وانخفضت صادرات المنتجات، بما في ذلك غاز البترول المسال، من أعلى مستوى لها خلال سبعة أشهر في سبتمبر إلى متوسط 494 ألف برميل يوميًا. وشوهدت الانخفاضات في معظم المنتجات الرئيسة، باستثناء البنزين.

وتظهر التقديرات الأولية أن واردات النفط الخام الأوروبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت بشكل طفيف في نوفمبر، في حين من المتوقع أن تكتسب واردات المنتجات زخمًا أيضًا.

وفي تحركات المخزونات التجارية، تظهر البيانات الأولية لشهر أكتوبر 2023 انخفاض إجمالي مخزونات النفط التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 12.8 مليون برميل على أساس شهري عند 2818 مليون برميل، كانت أقل بمقدار 128 مليون برميل من متوسط 2015-2019.

وضمن المكونات، ارتفعت مخزونات الخام بمقدار 11 مليون برميل على أساس شهري، في حين انخفضت مخزونات المنتجات بمقدار 23.8 مليون على أساس شهري. وبلغت مخزونات النفط الخام التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1342 مليون برميل في أكتوبر، وهو أقل بمقدار 112 مليون برميل من متوسط الفترة 2015-2019. وبلغ إجمالي مخزون المنتجات 1,476 مليون برميل، وهو أقل بمقدار 16 مليون برميل من متوسط الفترة 2015-2019. ومن حيث أيام التغطية الآجلة، ظلت المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أكتوبر دون تغيير على أساس شهري لتبلغ 61.7 يومًا. وهذا أقل بمقدار 0.7 يوم من متوسط الفترة 2015-2019.

وحول ميزان العرض والطلب، يظل الطلب على خام أوبك في عام 2023 دون تغيير عن تقييم الشهر السابق ليصل إلى 29.1 مليون برميل يوميا. وهذا أعلى بنحو 0.6 مليون برميل يوميًا عما كان عليه في عام 2022.

البتروكيميائيات العالمية أمام تحديات بطء النمو وتقلب أسعار النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تواجه صناعة البتروكيميائيات العالمية تحديات مختلفة، منها بطء النمو الاقتصادي، وتقلبات أسعار النفط، والصراعات الجيوسياسية الشديدة، والحواجز التجارية، فيما تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً كبيراً في صناعة البتروكيميائيات وتحتاج إلى مواجهة التقلبات المتزايدة وعدم اليقين، حيث تتعامل المنطقة مع تأثيرات هذه العوامل الجيوسياسية في المستقبل، وقالت نادية الحجي، الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيميائيات البترولية الكويتية، في لقاء خاص ابرزته جيبكا انسايت لشهر ديسمبر، يشكل القلق بشأن فائض العرض الذي تواجهه الصناعة تحديًا كبيرًا للمنتجين الذين يحتاجون إلى التعامل مع هوامش ربح أقل بكثير والحاجة إلى معالجة المخاوف المتزايدة بشأن البيئة التي تعمل على تسريع التحول في مجال الطاقة.

ملفتة إلى ان الشركات تستثمر في التقنيات والعمليات للحد من الانبعاثات، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز الدائرية. ومع ذلك، فإن هذه الأمور تشكل تحديًا أكبر بكثير، نظرًا للحالة الاقتصادية الحالية للصناعة والتوقعات السلبية على المدى القصير. وتعالج شركة صناعة الكيماويات البترولية هذه التحديات من خلال تنويع مجموعة منتجاتها واستكشاف أسواق جديدة، ومن خلال التركيز على تنمية المواهب والتعاون لدفع النمو والحفاظ على الميزة التنافسية.

كما تخطط الشركة لتوسيع وتعزيز مكانتها من خلال شراكات موثوقة في المشاريع والمبادرات المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار البيئة العالمية الديناميكية التي تعمل فيها شركة صناعة الكيماويات البترولية مع التغلب بنجاح على حالة عدم اليقين والاضطرابات المستمرة التي تواجه شركات البتروكيماويات. وقالت باعتبارها ذراع مؤسسة البترول الكويتية، فيما يتعلق بالأنشطة البتروكيميائية، تتطلع شركة صناعة الكيماويات البترولية إلى زيادة قدرتها التنافسية واغتنام الفرص المتاحة لدخول الأسواق العالمية المستدامة من خلال المراقبة والتحليل المستمر للطلب المتزايد على البتروكيماويات، مع الأخذ في الاعتبار اللوائح والقيود البيئية الجديدة.

وتلتزم شركة صناعة الكيماويات البترولية باستراتيجية تحول الطاقة لمؤسسة البترول الكويتية 2050، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف صافي الصفر. وقد طورت الشركة بالفعل استراتيجية طويلة المدى لدمج البتروكيماويات الخضراء والاقتصاد الدائري والمبادرات المستدامة في المشاريع الحالية والقادمة بهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحقيق أقصى استفادة من المواد، وتقليل مخلفاتها من خلال إعادة التدوير. مما يؤدي في النهاية إلى تقليل النفايات وبالتالي تقليل انبعاثات الكربون. وتتمثل استراتيجية الشركة لعام 2040 في مواصلة توسيع محفظتها الأساسية ومشتقاتها من البتروكيميائيات داخل وخارج الكويت من خلال بناء مشاريع وطنية جديدة وتوسيع المرافق القائمة، وتشكيل مشاريع مشتركة جديدة أو الدخول في فرص الاندماج والاستحواذ.

وقالت، لدينا سجل حافل من الشراكات ونأمل في مواصلة العمل مع شركائنا الحاليين وبناء شراكات جديدة لتحقيق فرص النمو المتبادل، والهدف هو إنتاج ما لا يقل عن 14.5 مليون طن متري سنويًا من البتروكيماويات الأساسية، وما لا يقل عن 1.2 مليون طن متري سنويًا من المشتقات، مع تحقيق 15% من إجمالي إضافات سعة المخزون محليًا بحلول عام 2040. وتشمل بعض الدوافع الرئيسية في صفقات الاندماج والاستحواذ لمنتجي المواد الكيميائية الإقليميين توحيد الأسواق، والوصول إلى التكنولوجيات أو الأسواق الجديدة، وتحقيق وفورات الحجم، وتعزيز التآزر والميزة التنافسية. وعند النظر في عمليات الاندماج والاستحواذ، يجب على قادة المواد الكيميائية البحث عن التوافق الاستراتيجي، والقدرات التكميلية، وأوجه التآزر، والجدوى المالية.

ومن المهم تقييم إمكانات النمو ووضع السوق والقدرة على توليد القيمة من الصفقة. وتعتبر العناية الواجبة الشاملة والتقييم الدقيق للمخاطر والفرص، أمرًا بالغ الأهمية لنجاح عمليات الاندماج والاستحواذ في الصناعة الكيميائية. وتماشياً مع رؤية شركة صناعة الكيماويات البترولية «أن تكون شركة بتروكيماويات عالمية ملتزمة بإضافة قيمة إلى الموارد الوطنية الكويتية». وتقوم الشركة حالياً بتقييم العديد من فرص الاستحواذ مع الشركات الرائدة في صناعة الطاقة والبتروكيماويات. وتتواجد هذه الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم وتتميز بقربها من الأسواق الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يعزز اقتصاديات المشاريع. وعند تقييم هذه الفرص، يتم أخذ عدة عوامل في الاعتبار، مثل مساهمة المشروع في تحقيق استراتيجية الشركة لعام 2040، والتوقعات لكميات الإنتاج، مع التركيز على تحقيق الريادة في إنتاج البتروكيميائيات الأساسية ذات الأولوية مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين وأحادي إيثيلين جلايكول، والبتروكيماويات المتخصصة المشتقة المرتبطة بالمنتجات الأساسية، مثل البوليول والبروبيلين جلايكول إيثر.

وتخطط شركة صناعة الكيماويات البترولية لتوسيع محفظتها الاستثمارية من خلال مشروعها للأوليفينات4-، الذي يتمتع بوضع جيد يسمح له بالاستفادة من العرض المناسب على المدى الطويل، إضافة إلى تابعة المواد الخام داخل البلاد بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية طويلة المدى لمؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة البتروكيماويات لتعزيز مكانتها كشركة رائدة في مجال البتروكيميائيات وتحقيق استراتيجية الشركة للنمو في الأعمال الأساسية والتوسع في المنتجات المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، سيؤمن هذا المشروع فرص عمل للمواطنين وسيفتح العديد من الفرص الأخرى للمشاركة في المحتوى المحلي، إذ يلعب الشباب في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل صناعة البتروكيماويات، وغالبًا ما يقدم المحترفون وجهات نظر جديدة ويكونون عادةً أكثر مهارة في تبني التقنيات الجديدة والعمليات المبتكرة. وإنهم أكثر وعيًا بالبيئة ويمكنهم قيادة المبادرات في مجال تكامل الطاقة المتجددة وتقليل البصمة الكربونية في العمليات البتروكيميائية.

وغالبًا ما يتمتع المهنيون الشباب بعقلية عالمية، مما يمكنهم من تعزيز التعاون الدولي، وهو أمر حيوي في صناعة عالمية مترابطة، مثل البتروكيميائيات. ويمكن للشركات تعزيز المواهب الشابة من خلال التعليم والتدريب المركزين، والإرشاد، وتعزيز البحث والابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق بيئة عمل شاملة ومتقدمة من الناحية التكنولوجية. ومن خلال القيام بذلك، فإنهم لا يستثمرون فقط في مستقبل العالم الصناعة ولكن أيضا في التنمية المستدامة في المنطقة. وقد أعطت استراتيجية شركة صناعة الكيماويات البترولية الأولوية القصوى لتنمية الموارد البشرية لإيمانها بأن العنصر البشري هو أساس نجاح أي عمل تجاري.

ومع التحديات التي تواجهها الصناعة والمتطلبات فيما يتعلق بانتقال الطاقة والانتقال إلى المواد الكيميائية الخضراء، يساعد التنوع والشمول الشركات على فهم مجموعة واسعة من القضايا والفرص وتلبيتها بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يعمل التنوع والشمول على تعزيز بيئة عمل إيجابية، ويعزز معنويات الموظفين، ويعزز مشاركة الموظفين وإنتاجيتهم. من جهتها، قالت كارين ماكي، رئيسة حلول منتجات إكسون موبيل، حول التحديات والفرص التي يوفرها تحول الطاقة إلى منتجي المواد الكيميائية والبتروكيميائية، إن تحول الطاقة يمثل فرصة حقيقية لصناعات إكسون موبيل «وبصفتي رئيسًا للمجلس الدولي لتصنيع المواد الكيميائية، من المشجع أن نسمع الحكومات وصانعي السياسات والعلامات التجارية تعترف بأن المواد الكيميائية والبلاستيك هي إحدى عوامل التمكين لمستقبل منخفض الكربون».

وأضافت «واليوم، نقوم بأداء بعض من أعلى معايير الرعاية المسؤولة. ولكن، حتى باعتبارنا أحد قادة الصناعة، يتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتقليل كثافة الانبعاثات لدينا. وهذا هو التحدي الذي نتصدى له في إكسون موبيل». وتؤمن إكسون موبيل بأن التحول المدروس يجب أن يكون عبارة عن معادلة، وعليها أن تستمر في تلبية احتياجات المجتمع من منتجات الطاقة وتقليل الانبعاثات، ومحاولة العثور على الطرق الأكثر تأثيرًا والأكثر فعالية من حيث التكلفة للقيام بذلك. وقالت «نحن نتطلع إلى المكان الذي يمكننا فيه كهربة عملياتنا، حيث تتوفر طاقة منخفضة الانبعاثات، ونتطلع إلى تحويل الوقود إلى الهيدروجين.

وقالت «نحن نستفيد من التكامل مع أعمالنا المتعلقة بالحلول منخفضة الكربون. لقد أعلنا معًا أننا نخطط لمشروع ضخم للهيدروجين منخفض الانبعاثات في موقعنا المتكامل في بايتاون، تكساس، وسنكون أكبر مستخدم لهذا الهيدروجين». مضيفة، «وتقود أعمالنا المتعلقة بالحلول منخفضة الكربون العديد من المشاريع لمساعدتنا على تقليل الانبعاثات الناتجة عن عملياتنا الخاصة، وعندما نجمع ذلك مع استحواذنا الأخير على شركة دينبري، سيتمكن عملاؤنا من الوصول إلى خطوط الأنابيب وتخزين الكربون على طول ساحل الخليج الأمريكي. ويمكن أن يكون ذلك فرصة للشركة لمساعدة الشركات الأخرى على تقليل انبعاثاتها. وفي مجال احتجاز الكربون وتخزينه، وقعت الشركة ثلاثة عقود لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عمليات التصنيع. وعندما يتم تشغيل المشاريع، بتوقع منها التقاط 5 ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويًا مجتمعة. وهذا يعادل استبدال ما يقرب من 2 مليون سيارة بمركبات كهربائية، أو حوالي إجمالي عدد المركبات الكهربائية على الطرق الأمريكية اليوم.

ويخطط مصنع إكسون موبيل في بايتاون، تكساس، ليكون لديه القدرة على إنتاج مليار قدم مكعب من الهيدروجين منخفض الكربون يوميًا. ومن المتوقع أن يساعد ذلك في تقليل انبعاثات الشركة ومساعدة العملاء على تقليل انبعاثاتهم باستخدام قدرة الشركة على الالتقاط والتخزين. وسيوفر الهيدروجين مصدر طاقة منخفض الكربون للعملاء الصناعيين. وقالت «لقد أعلنا أيضًا عن مشروع جديد لليثيوم في أركنساس، وهناك حاجة إلى الليثيوم لصناعة البطاريات التي تشغل السيارات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وهي فرصة عمل جديدة ومثيرة تعزز نقاط قوتنا، والتكنولوجيا التي نستخدمها لها تأثير أقل على البيئة من الحفر التقليدية المفتوحة».

وحول دور التحالفات والتعاون في دفع الاستدامة عبر الصناعة، قالت ماكي، لا أحد يستطيع أن يذهب وحده، وهذه تحديات معقدة وواسعة النطاق وتتطلب تعاونا واسع النطاق. ولتحقيق مستقبل خال من الانبعاثات الصفرية أو إنشاء اقتصاد دائري للمواد البلاستيكية، يجب على العديد من الأطراف العمل معًا. ففي هيوستن، على سبيل المثال،

نعمل مع المجتمعات المحلية، وشركات إدارة النفايات، وجهات إعادة التدوير الأخرى لتحسين جمع النفايات البلاستيكية وفرزها. وفيما يتعلق بالانبعاثات وغيرها من القضايا، فإننا نعمل مع الحكومات والجامعات والشركات الأخرى لتطوير التكنولوجيا، ونشر الحلول المبتكرة وتوسيع نطاقها.

وحول كيفية تعامل إكسون موبيل في معالجة مشكلة النفايات البلاستيكية، قالت يعتبر البلاستيك ضروريًا للحياة الحديثة وهو قيم جدًا بحيث لا يمكن إهداره، فهو يساعد في الحفاظ على الغذاء، وتوفير المياه النظيفة، والحفاظ على الطاقة، والحماية من الأمراض. وفي الوقت نفسه، تمثل النفايات البلاستيكية في البيئة مشكلة حقيقية، ونحن بحاجة إلى حلول قابلة للتطوير. ويعد مصنع إعادة التدوير المتقدم الخاص بالشركة في بايتاون، تكساس، واحدًا من أكبر المرافق من نوعها في أمريكا الشمالية، حيث يتمتع بالقدرة على معالجة 80 مليون رطل من النفايات البلاستيكية كل عام. وهذا يعني تحويل البلاستيك من مدافن النفايات وتقسيمه إلى وحدات بناء يمكنها صنع منتجات جديدة، وهو مكمل رائع لإعادة التدوير الميكانيكي، وليس بديلاً.

وتتعامل عملية إعادة التدوير المتقدمة مع الأغلفة البلاستيكية، والمواد البلاستيكية التي تحتوي على بقايا الطعام، وحتى العشب الصناعي الذي قد يتم دفنه أو حرقه. وإنها تعتمد على السوق، ولا تتطلب حوافز حكومية، وتفيد المجتمع من خلال تقليل النفايات. ونظرًا لأن النفايات البلاستيكية التي تقوم الشركة بمعالجتها وتحويلها إلى مواد خام قابلة للاستخدام يمكن أن تُعزى إلى بوليمرات دائرية جديدة ومعتمدة وعالية الجودة من خلال نهج التوازن الشامل. وقالت، نحن نخدم سوقًا نامية للراتنجات الدائرية المعتمدة حيث يوجد طلب متزايد من مطاعم الوجبات السريعة وموردي التغليف وأصحاب العلامات التجارية. وتتمتع إكسون موبيل بعلاقات طويلة الأمد في المنطقة، وخاصة في المملكة العربية السعودية. وتعد منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة في محفظتنا العالمية، حيث تتميز بعمليات التنقيب والتكرير والبتروكيميائيات. ونحن ملتزمون بالحفاظ على علاقات ناجحة في المنطقة ونظل مهتمين بالاستثمارات التجارية الجديدة التي تتوافق مع استراتيجيتنا ومزايانا التنافسية.

سوق النفط .. ترجيحات بحدوث تشديد في النصف الأول من 2024 وسط فائض يلوح في الأفق

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري مع ميل إلى الهدوء بسبب فترة العطلات في الدول الغربية.

ورجحوا حدوث دعم لأسعار النفط الخام مدفوعة جزئيا بتخفيضات إنتاج «أوبك+» المعلنة أخيرا على الرغم من زيادات الإنتاج من خارج تحالف «أوبك+».

وتوقعوا وصول إنتاج النفط الخام والمنتجات البترولية في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي يبلغ نحو مليوني برميل يوميا في عام 2024، ارتفاعا من 1.8 مليون برميل يوميا هذا العام و1.2 مليون برميل يوميا في عام 2022 ويعود هذا النمو في المقام الأول إلى زيادة إنتاج النفط والغاز الهيدروكربوني والسوائل الخام.

وقالوا لـ«الاقتصادية»: إن السوق تشهد حاليا استقرارا نسبيا لأسعار النفط مع بدء التوترات الأكثر أهمية في أنجولا والبحر الأحمر، لافتين إلى أن الأسعار خاضت أسبوعا متقلبا قبل عطلات الأعياد الغربية.

وذكروا أن تحليل أسعار النفط وتوقعات عام 2024 تشير إلى استمرار التقلبات بسبب التوترات الجيوسياسية والشكوك الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة: إن عطلات نهاية العام فرضت حالة من الهدوء في الأسواق علاوة على استمرار التقلبات السعرية، مشيرا إلى أن تحول معنويات سوق النفط إلى الاتجاه الهبوطي كان واضحا في الربع الرابع من 2023، حيث تزامنت قوة العرض من خارج «أوبك+» مع تباطؤ نمو الطلب العالمي.

وذكر أن التوقعات بالنسبة لسوق النفط تعتمد إلى حد كبير على سياسة «أوبك+» التي تستمر في الاحتفاظ بكمية كبيرة من المعروض من السوق لدعم الأسعار. من جانبه، ذكر دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أنه بحلول أوائل ديسمبر كانت الأسعار قد انخفضت بنسبة 40 في المائة تقريبا من أعلى مستوياتها في سبتمبر الماضي إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر عند 68 دولارا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط و73 دولارا لخام برنت.

وأوضح أن شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين كانا تاريخيا أضعف أشهر العام بالنسبة للنفط الخام على مدار الـ44 عاما الماضية حيث لم يقدم ديسمبر سوى مكاسب متواضعة، حيث يمكن أن توفر الأنماط الموسمية بعض الرياح المعاكسة في الشهور المقبلة أو تدفع بعض المضاربين على الارتفاع إلى جني الأرباح أو تقليص الرهانات الصعودية مع الاقتراب من نهاية العام.

من ناحيته، قال بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة: إن حالة عدم اليقين تسيطر على الأسواق ورغم أن الأسعار انتعشت من أدنى مستوياتها هذا العام إلا أن المراقبين يتوقعون تشديد أسواق النفط في النصف الأول من عام 2024 وسط فائض يلوح في الأفق في بداية العام مدفوعا بضعف الطلب موسميا، بسبب موسم صيانة المصافي الأمريكية.

وذكر أن عديدا من التقارير الدولية ترى أنه من المفترض أن يشهد النصف الثاني من عام 2024 عودة السوق إلى العجز في العرض، ما يشير إلى ارتفاع الأسعار المحتمل بقوة في النصف الثاني من 2024.

بدورها، أفادت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن توقعات أسعار النفط 2024 إيجابية، مبينة أنه في حين قامت إدارة معلومات الطاقة والبنوك الاستثمارية بتخفيض توقعاتها للنفط بنسبة 5-10 في المائة يحذر البنك الدولي وفيتش من أنه بسبب القيود المفروضة على العرض والصراع الإقليمي فإن سعر النفط يستمر متأرجحا.

وأوضحت أن السوق كانت قلقة بشأن الفائض الوشيك في عام 2024 مع اقتراب الربع الأول من العام التالي بسبب انخفاض الطلب موسميا، لافتة إلى إعلان بعض المنتجين عن تخفيضات طوعية إضافية في الإمدادات، حيث قررت السعودية وروسيا تمديد قيودهما الطوعية على الإمدادات حتى نهاية الربع الأول من عام 2024، حيث يبلغ إجمالي هذه التخفيضات أقل بقليل من 2.2 مليون برميل يوميا.

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهى النفط تعاملات جلسة نهاية الأسبوع، الجمعة 22 ديسمبر، عند التسوية، في المنطقة الحمراء، لكنه سجل ارتفاعا أسبوعيا للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في وقت تتصاعد فيه المخاوف بشأن هجمات البحر الأحمر. إضافة إلى ذلك، كانت البيانات الاقتصادية الأمريكية متباينة حيث عوضت التقارير التي تفيد بأن التضخم انخفض بشكل أسرع من المتوقع، انخفاض مبيعات المنازل الجديدة للأسرة الواحدة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتا، بما يعادل 0.4 في المائة، ليتحدد سعر التسوية عند 79.07 دولار للبرميل، في حين نزل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 33 سنتا، أو 0.5 في المائة، ليتحدد سعر التسوية عند 73.56 دولار.

وسجل كلا الخامين ارتفاعا للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك بعد الارتفاع الذي حققاه الأسبوع الماضي بنسبة 1 في المائة تقريبا كأول مكاسب أسبوعية في شهرين حينها.

وحققت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب أسبوعية خلال الأسبوع بنسبة 3.3 في المائة تقريبا، كذلك حققت العقود الآجلة للخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنحو 3 في المائة.

يشار إلى أنه في نهاية تعاملات الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر سجلت العقود الآجلة للخام الأمريكي مستوى 71.43 دولار للبرميل. كما سجلت العقود الآجلة لخام برنتمستوى 76.55 دولار للبرميل عند التسوية.

ووفقا للبيانات الصادرة الجمعة عن مكتب التحليل الاقتصادي، ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي وهو المؤشر المفضل لقياس التضخم بالنسبة للفيدرالي بنحو 3.2 في المائة على أساس سنوي وتعد تلك المستويات أقل من المسجلة في أكتوبر عند 3.4 في المائة.

أما على أساس شهري، سجل المؤشر 0.1 في المائة وهي المستويات نفسها المسجلة في أكتوبر. أما المؤشر الذي يأخذ في الحسبان جميع البنود، فتباطأ أيضا إلى 2.6 في المائة في نوفمبر، بعدما سجل 2.9 في المائة في أكتوبر، بينما تراجع 0.1 في المائة على أساس شهري. وفي سياق متصل، تسارع نمو الدخل الشخصي 0.4 في المائة خلال الفترة ذاتها، مقارنة بـ0.3 في المائة في أكتوبر.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة مرة أخرى هذا الأسبوع، بمقدار ثلاث منصات، لينخفض بإجمالي منصتين خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 620 منصة خلال الأسبوع، ومنذ هذا الوقت من العام الماضي، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 157 منصة حفر نشطة.

وأضاف التقرير أنه يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 454 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019، قبل الوباء.

ونوه التقرير إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار ثلاث إلى 498 منصة كما انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 124 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما ارتفع عدد منصات الغاز خلال الأسبوع إلى 120، بخسارة 35 منصة للغاز النشط عن هذا الوقت من العام الماضي وانخفضت الحفارات المتنوعة بنسبة 1 في المائة.

القطاع الصناعي يقود ارتفاع استهلاك الغاز في ألمانيا 7.2 % الاقتصادية

أظهر تقرير حدوث ارتفاع في استهلاك الغاز في ألمانيا خلال الأسابيع الماضية.

وذكر التقرير أن الارتفاع يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع استهلاك الغاز بشكل ملحوظ في قطاع الصناعة. وأوضح أن الاستهلاك ارتفع منذ مطلع أكتوبر الماضي بنسبة 7.2 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

من جانبه، دعا كلاوس مولر رئيس الوكالة الاتحادية للشبكات مجددا إلى ترشيد استهلاك الغاز، وقال «إن الخزانات مملوءة بنسبة تصل إلى نحو 90 في المائة ولدينا واردات مستقرة تؤمن إمداداتنا من الغاز. من غير المرجح حدوث نقص في الغاز في هذا الشتاء».

وفي حين ارتفع استهلاك الغاز لدى الأسر والقطاع التجاري منذ بداية أكتوبر بنسبة 2.5 في المائة، فإن استهلاك الغاز لدى القطاع الصناعي ارتفع بنسبة 11.1 في المائة، بحسب «الألمانية».

ومع ذلك سجل إجمالي استهلاك الغاز انخفاضا بنسبة 13.9 في المائة مقارنة بمستواه في فصل الشتاء بين عامي 2018 حتى 2021 أي الفترة التي سبقت وقف إمدادات الغاز الروسي إلى ألمانيا.

يأتي ذلك في وقت أشارت فيه تقديرات القطاع الصناعي في ألمانيا إلى عدم وجود فرص للتخلي المبكر عن الفحم في البلاد.

وأرجع زيجفريد روسفورم، رئيس اتحاد شركات الصناعة الألمانية «بي دي آي»، هذا التوقع إلى عدم وجود استراتيجية حتى الآن من روبرت هابيك وزير الاقتصاد وحماية المناخ تتعلق بوجود حوافز لبناء محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز.

وأضاف روسفورم «الأمر الأكثر إثارة للغضب هو أننا قد نجد أنفسنا في موقف نضطر فيه إلى مواصلة تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم فترة أطول لعدم توافر قدرات احتياطية أخرى كافية». يذكر أن الحكومة الألمانية تعتمد في إعادة هيكلة نظام الكهرباء على مصادر الطاقة المتجددة المتمثلة في الرياح والشمس، وتهدف الحكومة إلى وصول نسبة الكهرباء النظيفة عام 2030 إلى 80 في المائة من إجمالي كمية الكهرباء المستهلكة في ألمانيا. وتبلغ هذه النسبة في الوقت الحالي ما يزيد بقليل على 50 في المائة.

وتنتظر الشركات منذ فترة طويلة أن يطرح هابيك وزير الاقتصاد استراتيجية محطات الطاقة، التي كان من المفترض أن يتم طرحها في الأساس في الصيف الماضي، وتتعلق هذه الاستراتيجية بتوفير محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز لتكون «احتياطيا» في حال تعذر توليد الطاقة من الرياح والشمس.

ومن المنتظر تشغيل هذه المحطات أولا بالغاز الطبيعي ولاحقا بالهيدروجين المحايد مناخيا، غير أن شركات الطاقة تحجم حتى الآن عن ضخ استثمارات في هذه المحطات الجديدة، لأنها غير مربحة.

الصادرات الكورية من السيارات الصديقة للبيئة ترتفع 32.5 % خلال 11 شهرا

الاقتصادية

ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية من السيارات الصديقة للبيئة خلال الـ11 شهرا الماضية بمقدار 32.5 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي، بفضل الطلب العالمي القوي على السيارات الكهربائية.

ووصل حجم صادرات السيارات الصديقة للبيئة إلى 662.307 وحدات في الفترة من يناير إلى نوفمبر من العام الجاري، مقارنة بـ499.854 وحدة قبل عام، وفقا للبيانات الصادرة عن الرابطة الكورية للسيارات والتنقل، وفقا لوكالة الأنباء الكورية «يونهاب»، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم صادرات السيارات الصديقة للبيئة خلال هذا العام بأكمله 700 ألف وحدة للمرة الأولى على الإطلاق، نظرا لأن حجم صادرات السيارات الصديقة في المتوسط الشهري يراوح بين 50 ألفا و60 ألف وحدة في العام الجاري.

وفي العام الماضي، وصل الحجم إلى مستوى قياسي بلغ 554 ألفا، كما بلغت القيمة أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 1.61 مليار دولار، وكان نمو صادرات الصديقة للبيئة مدفوعا بشعبية النماذج الكهربائية والهجينة.

ومن إجمالي صادرات السيارات الصديقة للبيئة خلال الشهور الـ11 الأولى، كانت هناك 316.654 سيارة كهربائية، وتليها 283.685 سيارة هجينة، و61.694 سيارة هجينة قابلة للشحن الخارجي.

وارتفعت صادرات السيارات الكهربائية بمقدار 65.7 في المائة على أساس سنوي، وشهدت صادرات السيارات الهجينة زيادة بنسبة 6.5 في المائة. وفي المقابل، انخفضت صادرات السيارات الكهربائية التي تعمل بخلايا وقود الهيدروجين بنسبة 30.8 في المائة على أساس سنوي إلى 274 وحدة.

وقال مسؤول في الصناعة «إن صادرات السيارات الكهربائية، محرك نمو للمستقبل، شهدت زيادة، لكن عددا متزايدا من الدول خفض أو ألغى الدعم المقدم لمشتري العلامات التجارية الكورية وغيرها من العلامات التجارية الأجنبية»، مشددا على الحاجة إلى وضع الحكومة إجراءات مضادة.

في غضون ذلك، وصل عدد الأجانب الذين لديهم وظائف في كوريا إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ مليون شخص هذا العام، وكان ما يقرب من 80 في المائة منهم يعملون لدى شركات يعمل فيها أقل من 50 موظفا، وفقا لما أظهرته بيانات صدرت أمس.

ووصل عدد الأجانب الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق والمقيمين في البلاد إلى 1.43 مليون اعتبارا من مايو، وكان لدى 923 ألفا منهم وظائف في كوريا وفقا للبيانات التي جمعتها هيئة الإحصاء الكورية.

6 من حقول النفط في السعودية ضمن الأكبر عالميًا

أحمد بدر

الطاقة

تستحوذ حقول النفط في السعودية على النسبة الكبرى في قائمة أكبر 10 حقول نفطية في العالم، إذ تمتلك المملكة نحو 6 حقول منها، بينها أكبر حقل بري وأكبر حقل بحري في العالم.

ويتصدر حقل الغوار النفطي في المملكة، قائمة أكبر الحقول العالمية، إذ يأتي في المركز الأول بها، بينما تحلّ في المراكز التالية، كل من حقول الزلف والمرجان والسفانية والشيبة وخريص، وكلها تتفوق على كبريات الحقول حول العالم من حيث الإنتاج والاحتياطيات.

في هذا التقرير، ترصد منصة الطاقة المتخصصة، أكبر حقول النفط في السعودية، من حيث الأهمية والموقع وحجم الاحتياطيات، بالإضافة إلى قدراتها الإنتاجية، التي أهّلتها لدخول قائمة أكبر 10 حقول نفط في العالم، فإلى نص التقرير.

حقل الغوار

يأتي حقل الغوار على رأس حقول النفط في السعودية والعالم، من حيث الاحتياطيات المتبقية المؤكدة، إذ إنه أكبر حقل نفطي في العالم.

وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نحو 49.9 مليار برميل، في حين بلغت الاحتياطيات المستخرجة منه حتى الآن نحو 96.1 مليار برميل.

وتواصل شركة أرامكو السعودية خططها لتطوير الحقل، الذي اكتُشِف للمرة الأولى في عام 1948، والذي يقدّم نحو ثلث إنتاج المملكة من النفط الخام، إذ يُقدّر إنتاجه بنحو 3.8 مليون برميل يوميًا.

ويعدّ حقل الغوار من أوائل حقول النفط في السعودية التي اكتشفَت، إذ وقّعت المملكة في 1933، أول اتفاق للتنقيب عن النفط مع شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» الأميركية، والتي توصلت إلى أول نتائج إيجابية، باكتشاف كميات قابلة للاستغلال التجاري في عام 1938، باكتشاف «بئر الدمام 7».

حقل الزلف

على الرغم من كونه ثاني حقول النفط في السعودية من حيث الاحتياطيات وحجم الإنتاج، يعدّ حقل الزلف السعودي ثالث أكبر حقل نفطي في العالم، إذ يبلغ حجم الاحتياطيات المؤكدة المتبقية فيه نحو 20.3 مليار برميل من النفط.

وسجلت الاحتياطيات المستخرجة من حقل الزلف السعودي نحو 7.5 مليار برميل، إذ منحت أرامكو السعودية -خلال

العام الماضي -2022 عقدًا لتطويره لـ3 شركات عالمية، بقيمة 4.5 مليار دولار، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتسعى المملكة، ضمن خططها لتطوير حقول النفط في السعودية، إلى مضاعفة إنتاجه، الذي يتراوح في الوقت الحالي بين 550 و600 ألف برميل يوميًا، من الخام العربي المتوسط، وذلك من خلال استثمار 8 مليارات دولار فيه.

حقل المرجان

يحلّ حقل المرجان بالمرتبة الثالثة ضمن أكبر حقول النفط في السعودية، والمرتبة الرابعة عالميًا، إذ تبلغ الاحتياطيات النفطية المستخرجة منه نحو 7.7 مليار برميل، بينما تبلغ الاحتياطيات المؤكدة المتبقية نحو 18.8 مليار برميل.

ويعود تاريخ اكتشاف حقل المرجان في السعودية إلى عام 1968، إذ يصل إنتاجه إلى نحو 270 ألف برميل يوميًا، وتستهدف المملكة زيادة إنتاجه من الخام العربي المتوسط بمقدار 300 ألف برميل يوميًا ليبلغ 570 ألف برميل يوميًا، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وتتضمن عملية تطوير الحقل، التي تعمل وزارة الطاقة السعودية على تنفيذها، الوصول إلى هدف معالجة 2.5 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، بجانب 360 ألف برميل يوميًا من سوائل الغاز، والمشتقات الأخرى.

يشار إلى أن عام 2019 كان قد شهد توقيع 34 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع شركات محلية وعالمية، تستهدف رفع إنتاج النفط الخام والغاز من حقلي المرجان والبري، إذ بلغت الاستثمارات المرصودة لهذه الخطة نحو 18 مليار دولار.

حقل السفانية

يعدّ حقل السفانية واحدًا من أهم حقول النفط السعودية، فبينما يأتي في المركز الخامس بين أكبر 10 حقول نفطية في العالم من حيث الاحتياطيات المتبقية، يعدّ أكبر حقل نفط بحري في العالم.

وتبلغ الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الحقل السعودي نحو 15 مليار برميل من النفط الخام، بينما سجلت الاحتياطيات المستخرجة منه حتى الآن نحو 19.2 مليار برميل، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وبدأت أعمال التنقيب عن النفط في حقل السفانية، الذي يقع على بعد 260 كيلومترًا شمال مقرّات شركة أرامكو في مدينة الظهران، في عام 1949، قبل اكتشاف كميات ضخمة من النفط الخام في عام 1951، ويبدأ الإنتاج التجاري الفعلي في 1957.

يشار إلى أن إنتاج حقل السفانية النفطي -الذي يقع على مساحة تبلغ 50 كيلومترًا طولًا ويبلغ عرضه 15 كيلومترًا- بحلول عام 1962 كان يمثّل نحو 22% من النفط الخام المستهلك في أوروبا الغربية.

حقل الشيبة

تسجل الاحتياطيات المؤكدة المتبقية في حقل الشيبة نحو 14.5 مليار برميل من النفط الخام، ما يجعله واحدًا من أهم

حقول النفط في السعودية، كما تضعه في المركز السادس، ضمن قائمة أكبر 10 حقول نفط في العالم.

وتشير بيانات، اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، إلى أن الاحتياطيات المستخرجة من الحقل السعودي حتى الآن تبلغ نحو 6.5 مليار برميل، إذ إنه منذ اكتشافه في عام 1968، حالت ظروف التضاريس الصعبة والمناخ دون تطويره لمدة 30 عامًا.

ولم تتمكن شركة أرامكو من تطوير حقل الشيبة، رغم مساعيها وجهودها المتواصلة لتطوير حقول النفط في السعودية، إلّا في مرحلة تسعينيات القرن الماضي، بعدما امتلكت أساليب مبتكرة أسهمت في التغلب على الصعوبات التي تحيط بالحقل، ليبدأ أول إنتاج منه في عام 1998.

حقل خريص

يعدّ حقل خريص واحدًا من أبرز حقول النفط في السعودية، من حيث الإمكانات والاحتياطيات، لذلك حلّ في المركز السابع بقائمة أكبر 10 حقول نفط في العالم، إذ بلغت الاحتياطيات المتبقية فيه نحو 14 مليار برميل من النفط.

في الوقت نفسه، سجلت الاحتياطيات المستخرجة من الحقل نحو 4.7 مليار برميل، في حين بلغ إنتاجه نحو 1.25 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي 2022، وفق بيانات شركة غلوبال داتا، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المتوقع أن يصل إنتاج حقل خريص، الواقع بالمنطقة الشرقية بالسعودية، إلى ذروته عند 1.42 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات عام 2025.

يشار إلى أن قائمة أكبر 10 حقول نفط في العالم، تضم إلى جانب حقول النفط في السعودية، حقول برقان الكبير في الكويت، والرميلة العراقي، وإيغل فورد الأميركي، وحوض برميان الأميركي.

توقعات أسواق النفط في 2024.. وهل تستمر تخفيضات أوبك+؟

أحمد بدر

الطاقة

اختلفت توقعات أسواق النفط في 2024 عمّا كان متوقعًا لها في مطلع العام الجاري، إذ ذهب أغلب المحللين إلى أن الربع الرابع من 2023 سيشهد ارتفاعًا في أسعار النفط قد يصل إلى حاجز الـ90 دولارًا ويتجاوزه، ولكن هذا السيناريو اختلف لأسباب عديدة.

يقول مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أهم أسباب اختلاف السيناريو كان تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص في الصين، الأمر الذي خفّض الطلب على النفط، بجانب ارتفاع المخزونات في كل من الصين واليابان والهند وأميركا.

وأوضح، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، بمنصة «إكس»، جاءت بعنوان «أسواق النفط في 2024 ودور السعودية وروسيا»، أن الطلب على النفط عادة ما يتراجع في الربع الأول -فصليًا- من كل عام، إذ ينخفض أحيانًا ليكون بنحو مليوني برميل يوميًا، وإذا كان الشتاء دافئًا يكون الانخفاض كبيرًا.

أثر الخفض الطوعي لإنتاج النفط

يقول الدكتور أنس الحجي، إنه بجانب قرار دول أوبك+ بتمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جهة، والتخفيضات الطوعية من جانب دول أخرى، فإن الأمر يتعلق بأنه إذا كان الانخفاض في الطلب أكبر من التخفيض الطوعي، فهذا يعني انخفاض أسعار النفط.

ولكن، وفق الحجي، بسبب العوامل السياسية ترتفع أسعار النفط حاليًا، وليس بسبب تغير الوضع الاقتصادي في هذه الدول، ولكن واضح الآن -على خلاف التوقعات القديمة في بداية 2023- أن وضع أسواق النفط في 2024 سيكون صعبًا.

وأضاف: «من ثم من المتوقع أن تُبقي دول أوبك+ تخفيضاتها طيلة العام، بينما تقوم دول خارج أوبك بزيادة الإنتاج»، مؤكدًا ضرورة النظر إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية وأوبك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2024.

بالنسبة لوكالة الطاقة الدولية، بحسب الدكتور أنس الحجي، فهي تتوقع الآن أن ينمو الطلب على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، إذ يرى أن هذا خبر جيد، ويعني ارتفاع الطلب على النفط في عام 2024 إلى أعلى مستوى له في التاريخ، على خلاف التوقعات التي انتشرت في عامي 2019 و2020 بأنه بلغ ذروته.

ومن ثم، وفق الحجي، سيبدأ الطلب على النفط بالانخفاض الآن، وهو يستمر بالنمو، وحتى وكالة الطاقة الدولية التي تحارب النفط تتوقع أن ينمو، ولكن هناك إشكال كبير في هذا التوقع، وهو أن الوكالة تتوقع أن ينمو الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، ولكنها تتوقع أيضًا أن ينمو إنتاج خارج دول أوبك بمقدار 1.2 مليون برميل.

وتابع: «بعبارة أخرى، تتوقع الوكالة أن دول خارج أوبك ستفي بكل هذه الزيادة في الطلب، ومن ثم لا حاجة لأن تزيد دول أوبك الإنتاج بأيّ شكل، ومن ثم -هنا- تزيد حصة دول خارج أوبك على حساب دول أوبك، التي تقوم بتخفيض الإنتاج».

توقعات أوبك وإدارة معلومات الطاقة

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أوبك لديها رؤية مختلفة لأسواق النفط في 2024، إذ تتوقع أن يرتفع الطلب على النفط بضعف ما تراه وكالة الطاقة الدولية، وأن ينمو بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، وأن إنتاج خارج أوبك سينمو بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا.

ويعني هذا، وفق الدكتور أنس الحجي، أنه ستكون هناك حصة بحدود 800 ألف برميل يوميًا يمكن أن تستفيد منها دول أوبك بزيادة الإنتاج خلال العام، ولكن هناك مشكله كبيرة في توقّع أوبك، وهي أنها إذا كانت ترى ذلك، وسبق أن قالته في 2023، فلماذا خفضت السعودية وروسيا ودول أخرى إنتاجها؟

وأوضح أنه وفق حسابات أوبك، من المفروض أن يزيد الإنتاج، ولكن هذه الدول تخفض الإنتاج، ومع هذا انخفضت الأسعار، فهناك مشكلة كبيرة في توقعات أوبك، إذ إنها تتنافى مع تمديد التخفيضات المقررة في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى آخر 2024.

وبالنسبة إلى توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، قال الحجي، إنها ترى أن الطلب على النفط سينمو بمقدار 1.34 مليون برميل يوميًا، وهو تقدير قريب من وكالة الطاقة الدولية، إلّا أنها توقعت أن ينمو إنتاج دول خارج أوبك بمقدار 860 ألف برميل يوميًا فقط.

وأضاف: «بعبارة أخرى، ترى أوبك أن إنتاج دول خارج أوبك سينمو بحدود 540 ألف برميل يوميًا، فوق توقعات إدارة معلومات الطاقة، بينما تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن ينخفض إنتاج النفط الأميركي، وهو ما لا نراه، إذ نتوقع زيادة كبيرة وتغيرات ضخمة».

ولكن، بحسب الدكتور أنس الحجي، نظرًا إلى كل هذه التوقعات الخاصة بأسواق النفط في 2024، يتضح أن -ما عدا توقّع أوبك المبالغ فيه بالنسبة للطلب على النفط- إنتاج خارج أوبك يفي بكل النمو، أو بكل نمو الطلب على النفط.

وتابع: «من ثم سيكون الوضع حرجًا، خاصة أن الطاقة الإنتاجية الفائضة في دول أوبك -دول الخليج تحديدًا- مرتفعة، وستلقي بظلالها على أسواق النفط في 2024، إذ ما زالت المخزونات مرتفعة في الصين، التي لديها حاليًا 940 مليون برميل، أي كمية هائلة، قد تمكّنها من سحب مليوني برميل يوميًا لمدة عام ونصف».

ولفت إلى أنه إذا استمر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه في الولايات المتحدة، فالواضح أن هناك مشكلة، لأن الطلب على النفط في الولايات المتحدة في 2023 ما زال أقلّ منه في 2022، وهذا يدلّ على وجود مشكله حقيقية.

لذلك، يرى الحجي أن هناك مشكلة كبيرة تنتظر أسواق النفط في 2024، على خلاف التوقعات الأولية التي طرحها الخبراء مطلع العام الجاري 2023.

هل يرتفع إنتاج أنغولا من النفط بعد انسحابها من أوبك؟

أحمد بدر
المدينة

بعد إعلان انسحابها من منظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك»، لم يتضح بعد ما إذا كان إنتاج أنغولا من النفط سيشهد ارتفاعًا خلال المرحلة المقبلة، أم أن الدولة الأفريقية ستعمد إلى الإبقاء على المستويات الإنتاجية الحالية.

وكانت أنغولا قد أعلنت في بيان، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، في 21 ديسمبر/كانون الأول الجاري (2023)، الانسحاب من «أوبك» بعد خلافات حول حصص إنتاج النفط لعدد من الدول الأفريقية، إذ أعلن وزير النفط والغاز ديامانتينو دي أزيفيدو اتخاذ القرار في جلسة لمجلس الوزراء برئاسة رئيس البلاد جواو لورنسو.

وجاء القرار في توقيت كان فيه إنتاج أنغولا من النفط أقلّ من حصتها المقررة لعام 2024، وعلى الرغم من ذلك، برر وزير النفط والغاز الأنغولي القرار بأنه ناتج عن عدم الشعور بإحداث تأثير داخل المنظمة، وأن الانسحاب يأتي حفاظًا على مصالح الدولة.

ومع انسحاب الدولة الواقعة في وسط أفريقيا من المنظمة الأهم عالميًا بالنسبة لقطاع النفط، تتصاعد التساؤلات بشأن إمكان زيادة إنتاج أنغولا من النفط خلال المرحلة المقبلة، أم أنها ستحافظ على المستويات الأخيرة، التي كانت متراجعة في الأساس عن الحصة المقررة داخل «أوبك».

إنتاج أنغولا من النفط في 2023

خلال العام الجاري 2023، الذي يوشك على نهايته، كان إنتاج أنغولا من النفط يتراوح بين الصعود والهبوط، إذ شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي انخفاضًا في إنتاج أوبك النفطي بقيادة 3 دول، منها أنغولا والعراق ونيجيريا.

وبلغ الإنتاج الأنغولي في نوفمبر/تشرين الثاني نحو 1.130 مليون برميل يوميًا، بتراجع بلغ 38 ألف برميل يوميًا عن إنتاج شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023، الذي بلغ 1.168 مليون برميل يوميًا، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي، سجل إنتاج أنغولا من النفط نحو 1.119 مليون برميل يوميًا، متراجعًا بنحو 4 آلاف برميل يوميًا عن إنتاج شهر أغسطس/آب، الذي بلغ 1.123 مليون برميل يوميًا، وفق تقرير شركات المراقبة، التي ترصد إنتاج أوبك النفطي خلال الشهر نفسه.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم إنتاج أنغولا من النفط خلال العام الجاري 2023:

وبلغ إنتاج النفط في أنغولا، في شهر يوليو/تموز الماضي 2023، نحو 1.170 مليون برميل يوميًا، إذ ارتفع إنتاج الدولة الواقعة في وسط أفريقيا خلال هذا الشهر عن إنتاج شهر يونيو/حزيران السابق له، الذي بلغ نحو 1.102 مليون برميل يوميًا.

وكان إنتاج البلاد النفطي في شهر مايو/أيار 2023 قد سجل نحو 1.045 مليون برميل يوميًا، انخفاضًا من 1.091 مليون برميل يوميًا مسجلة في شهر أبريل/نيسان الماضي، بينما سجل إنتاج أنغولا من النفط في مارس/آذار الماضي نحو 1.007 ملايين برميل يوميًا.

وشهد إنتاج شهر فبراير/شباط 2023 تراجع إنتاج النفط في 4 دول أعضاء في منظمة أوبك، بقيادة أنغولا والعراق، إذ سجل إنتاج أنغولا النفطي نحو 1.084 مليون برميل يوميًا، متراجعًا عن إنتاج شهر يناير/كانون الثاني، الذي سجل نحو 1.055 مليون برميل يوميًا.

انسحاب أنغولا من أوبك

على الرغم من أن مستويات إنتاج أنغولا من النفط خلال العام الجاري 2023 كانت مقبولة رغم انخفاضها في كثير من الأحيان، رأى وزير النفط والغاز دياماتينو دي أزيفيدو أن بلاده تشعر -في هذه اللحظة- أنها لن تكسب شيئًا من البقاء في أوبك، وأن قرار الانسحاب يدافع عن مصالحها.

ولفت الوزير إلى أن بلاده دائمًا ما تفي بالتزاماتها، وناضلت لتجديد أوبك، ومساعدة أعضائها في الحصول على المزايا، لكنه أضاف «عندما نكون في منظمة، ولا تُحدِث أفكارنا ومساهماتنا أيّ تأثير.. فالانسحاب هو أفضل ما يمكن عمله»، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن وكالة الأنباء الأنغولية الرسمية.

وعلّق محلل أسواق النفط في الشرق الأوسط بمنصة «آرغوس ميديا» نادر إبتيّم على انسحاب أنغولا من أوبك، بالقول، إنه رغم معاناة الدولة الأفريقية من انخفاض الإنتاج في السنوات الأخيرة، فإنها كانت واحدة من «أكبر دولتين» في أفريقيا داخل منظمة أوبك، إلى جانب نيجيريا.

وأوضح أن نيجيريا أصبحت -بعد القرار- الدولة الأفريقية الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى، التي تنتج أكثر من مليون برميل يوميًا، لافتًا إلى أن إنتاج الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون أقلّ من 300 ألف برميل يوميًا.

وأشار إبتيّم إلى حصول أنغولا، في يونيو/حزيران 2023، على تخفيض كبير في هدف الإنتاج لعام 2024 بموجب اتفاق أوبك+، لتصل حصتها إلى نحو 1.28 مليون برميل يوميًا، وذلك بانخفاض 175 ألف برميل يوميًا عن هدفها لعام 2023.

وأضاف: «كان مفهومًا أن هذه الأرقام أولوية، وتنتظر مزيدًا من التقييم من جانب 3 مصادر ثانوية، وقد أدى إلى خفض حصتها بمقدار 200 ألف برميل يوميًا، لتبلغ حصتها 1.08 مليون برميل يوميًا، موضحًا أن هذا التخفيض في إنتاج أنغولا من النفط أغضبها، لذلك طلبت إعادة التقييم، وأرادت الوصول إلى 1.18 مليون برميل يوميًا.

الدول الأعضاء في أوبك

بعد إعلان أنغولا انسحابها من منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك»، أصبحت المنظمة تضم، في الوقت الحالي، كلًا من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا والجزائر والكونغو وغينيا الاستوائية والغابون وليبيا ونيجيريا والإمارات.

في الوقت نفسه، تتعاون منظمة أوبك مع 10 دول -بقيادة روسيا- من منتجي النفط الخام من خارج المنظمة، فيما يُعرَف باسم تحالف أوبك+، والذي يستهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويضم تحالف أوبك+، إلى جانب روسيا، كلًا من أذربيجان والبحرين وبروناي وماليزيا وقازاخستان والمكسيك وسلطنة عمان والسودان وجنوب السودان، ومن المنتظر بداية من العام المقبل 2024 أن تنضم البرازيل إلى هذا التحالف.

شكراً